Document: EB 2017/121/R.4
Date: 9 August 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع السابع لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
مدير وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والعشرون بعد المائة
روما، 13-14 سبتمبر/أيلول 2017

للعلم

محاضر الاجتماع السابع لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تعكس هذه المحاضر المناقشات التي دارت في الاجتماع السابع لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عقد في 11 تموز/يوليو 2017.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- شارك في الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من أنغولا والصين والجمهورية الدومينيكية وفرنسا وأيرلندا (عبر الفيديو) واليابان ونيجيريا (رئيس المجموعة) والسويد (عبر الفيديو) وجمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى جانب مراقبين من الجزائر والأرجنتين وكندا ومصر وغانا وإيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (عبر الفيديو). وحضر الاجتماع نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ وأمين الخزانة ومدير شعبة خدمات الخزانة؛ ومدير وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج؛ والقائمة بأعمال مكتب سكرتير الصندوق؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل، وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- يتضمن جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة PBAS 2017/7/W.P.1، أربعة بنود: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) التحسينات المقترح إدخالها على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (4) مسائل أخرى.

4- واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت دون أية تعديلات. وسيُنشر جدول الأعمال النهائي بوصفه الوثيقة PBAS 2017/7/W.P.1/Rev.1.

البند 3 من جدول الأعمال: تحسينات على معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

5- شكر رئيس مجموعة العمل أعضاء المجموعة على عملهم خلال الاجتماعات الستة الماضية في مناقشة النظام المعدّل لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وشكر الإدارة على الجهود المبذولة لتبديد شواغل الأعضاء خلال عملية الاستعراض. كما أثنى على الإدارة لإعدادها أسئلة وأجوبة متكررة عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتي أصبحت متاحة الآن للأعضاء.

6- وذكّر الرئيس الأعضاء بأن الغرض من الاجتماع السابع هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعادلة التي ستقدمها الإدارة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول. ومن شأن ذلك أن يسمح للإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد مخصصات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في عام 2018. وشدد على أن نظام التخصيص الشفاف ضروري لتنفيذ الاستراتيجية المالية لفترة التجديد الحادي عشر التي نوقشت في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في يونيو/حزيران. وبالإضافة إلى ذلك، أشار رئيس المجموعة إلى أن الإدارة التزمت التزاما واضحا باستعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في حال مضي الصندوق قدما في الاقتراض من السوق كمصدر تكميلي للموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

7- وقدمت الإدارة عرضا يبين أربعة سيناريوهات من أصل 20 سيناريو تم اختبارها. واتسمت جميع السيناريوهات الأربعة بتركيز أقوى على الأداء القطري مقارنة بما هو معمول به حاليا في إطار التجديد

العاشر لموارد الصندوق. ومن بين السيناريوهات الأربعة، اقتُرح السيناريو 3–دال للموافقة عليه. وأوضحت الإدارة مزايا هذا المقترح، مشيرة إلى أنه يأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة في الاجتماع السادس لمجموعة العمل في مارس/آذار ودورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان، وأنه يتماشى مع نموذج العمل والاستراتيجية المالية المعروضة على الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

8- وتجدر الإشارة إلى أن السيناريو المقترح يشمل الجوانب التالية:

(أ) مقارنة بالسيناريوهات الثلاثة الأخرى، قلص هذا السيناريو عدد البلدان التي تحصل على الحد الأدنى من المخصصات، والإبقاء عليه على نفس المستوى الذي كان عليه في التجديد العاشر لموارد الصندوق، أي حوالي 10 في المائة من المجموع؛

(ب) يوفر مرونة أكثر توازنا للمتغيرات: فالتغييرات على كل متغير في المعادلة سيكون لها تأثير كبير على المخصصات؛

(ج) يتماشى هذا السيناريو مع المقترح المقدم للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لزيادة التركيز على أفقر البلدان: ستحصل البلدان منخفضة الدخل على حصة أعلى من المخصصات (41 في المائة)، أي ما يعادل زيادة قدرها 9 في المائة، وعند دمجها مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ستشكل 85 في المائة من مجموع المخصصات (4 في المائة إضافية مقابل التجديد العاشر لموارد الصندوق). كما أن مخصصات البلدان ذات أكثر الأوضاع هشاشة ستزيد أيضا بمقدار 9 في المائة مقارنة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، وبالتالي ستحصل على حصة قدرها 31 في المائة من المخصصات.

9- وأبلغت الإدارة الأعضاء بأن هذه النسب المئوية تنطبق على مجموعات الدخل القطري. وعلى مستوى فرادى البلدان، حدثت تغييرات داخل كل مجموعة من هذه المجموعات. وتم تحديد هذه التغييرات من خلال المرونة المختلفة للمتغيرات ومفهومي: الاستقرار الكلي والحساسية الجزئية. وهذان المفهومان يعنيان أنه عندما تحدث تغييرات، فإن المعادلة تضمن الحفاظ على النسب المئوية على مستوى المجموعات، بينما يكون من المرجح أن تحث تغييرات إيجابية أو سلبية على مستوى فرادى البلدان. وشددت الإدارة على أهمية هذه التغييرات على مستوى فرادى البلدان، مشيرة إلى أنها تدعم الغرض الأصلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

10- وتبادلت الإدارة بعد ذلك تفاصيل عملية تحقق من الواقع مضطلع بها لتقييم ما إذا كانت الموارد تخصص لأفقر البلدان بطرق أخرى غير تلك التي حددتها الإدارة ومجموعة العمل ضمن مكون الاحتياجات القطرية من المعادلة. وأظهر التحليل أن السيناريو المقترح 3–دال قد نجح في تخصيص حصة أعلى من الموارد مقارنة بما هو عليه الحال حاليا بالنسبة للبلدان ذات أدنى قيمة في مؤشر التنمية البشرية، أي أدنى حصة من الناتج المحلي الإجمالي مستمدة من الأنشطة الزراعية، وأعلى معدل وفيات بين الرضع وأدنى مستوى التحاق بالمدارس الابتدائية. وباختصار، أدى السيناريو 3–دال إلى زيادة الموارد المخصصة لأشد البلدان احتياجا.

11- وأجرت الإدارة عملية ثانية للتحقق من الواقع من أجل ضمان أن يتماشى السيناريو المقترح مع الأولويات الأربع الشاملة المحددة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وهي: التمايز بين الجنسين، والشباب،

والتغذية، والمناخ. وباستخدام مؤشرات مختارة لكل من هذه الأولويات، أظهر التحليل أن المخصصات للبلدان الأشد احتياجا في هذه المجالات الأربعة زادت بنسبة تتراوح ما بين 4 و9 في المائة.

12- وفي حين ستُخصص موارد أكثر لأشد البلدان احتياجا في إطار السيناريو 3–دال، فقد أشارت الإدارة إلى أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نظام قائم على الأداء، وبالتالي فإنه يهدف إلى مكافأة البلدان الأفضل أداء. وأظهرت الإدارة أن حصة المخصصات التي تخصص للبلدان التي ليست أكثرها احتياجا، ولكنها أيضا أفضلها أداء، قد زادت مع السيناريو 3–دال مقارنة بفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. فقد خصص السيناريو 3–دال 45 في المائة من الموارد للبلدان الواقعة في المنطقة التي تتداخل فيها الحاجة الأشد والأداء الأعلى، مقابل 31 في المائة لمثل هذه البلدان في التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتتسق هذه النتيجة مع حقيقة أن السيناريو المقترح يتوخى تعزيز التوازن بين وزني المكونين لصالح جانب الأداء: من 65 في المائة للاحتياجات و35 في المائة للأداء في المعادلة الحالية، إلى 55 في المائة و45 في المائة في إطار السيناريو 3–دال على التوالي.

13- وأوضحت الإدارة العمل المضطلع به بشأن مرونة المتغيرات الفردية في المعادلة. فأشارت إلى أنه، في إطار مكون الاحتياجات، انخفضت أهمية متغير السكان الريفيين انخفاضا طفيفا، وزادت أهمية الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد، وأُعطي المتغير الجديد – مؤشر الضعف الخاص بالصندوق – أعلى مرونة. وفي مكون الأداء، انخفضت مرونة متغير أداء القطاع الريفي، في حين زادت مرونة متغير أداء الحافظة والصرف. وكان الأساس المنطقي لذلك هو أن أداء الحافظة والصرف هو المتغير الذي تتحكم فيه البلدان بشكل أكبر: إذا استُخدمت موارد الصندوق بشكل جيد، وكان من الواضح أن أداء التنفيذ والصرف جيد، يزيد أداء الحافظة والصرف، مما يسهم في زيادة المخصصات.

14- وفيما يتعلق بأثر المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على المعادلة، أشارت الإدارة إلى ما يلي:

(أ) كانت معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مستقرة على المستوى الكلي، مما يعني أن معايير الانتقائية المقترحة في إطار هيئة المشاورات لن تؤثر على الحصص المخصصة لمجموعات البلدان؛

(ب) إن الالتزام بتخصيص 90 في المائة من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والنسبة المتبقية البالغة 10 في المائة إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا يتعلق بمصدر الأموال ولن يؤثر على المعادلة؛

(ج) لن تؤثر السيناريوهات المقترحة المتعلقة بحجم برنامج القروض والمنح على التوزيع العام للمخصصات، على النحو الذي تبينه نتائج تحليل الحساسية.

15- وتناولت الإدارة بعد ذلك سؤالا رئيسيا: ماذا سيحدث في حالة لجوء الصندوق إلى الاقتراض من السوق في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟ وذكّرت الإدارة مجموعة العمل بأن الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتخصيص الموارد بشروط تيسيرية وغير تيسيرية. وقد فعلت ذلك من خلال معادلة تركز على احتياجات البلدان وأدائها، دون أن تكون لها صلة بالطلب الفعلي الذي قد يكون لدى البلدان. وإذا ما واصل الصندوق المضي قدما في الاقتراض من

السوق، سيتعين أن تصبح اعتبارات الطلب صريحة وأن توضع في الاعتبار بشكل أفضل. وأوضحت الإدارة أن هناك معيارين رئيسيين ينبغي مراعاتهما عند تخصيص الموارد بشروط غير تيسيرية: درجة التركيز للمقترض الفردي والتصنيف الائتماني للمقترض. ويضمن هذان المعياران توفير الموارد بطريقة مستدامة ماليا. ولا يمكن ضمان ذلك بمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبالتالي هناك حاجة إلى نظام مستقل لتخصيص الموارد المقترضة.

16- ومن الناحية العملية، إذا اقترض الصندوق من السوق، لن تكون الدول الأعضاء المقترضة بشروط عادية جزءا من عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبما أن عدد البلدان المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيكون أقل وسيقتصر على أدنى مستويات الدخل، فقد تكون هناك حاجة إلى بعض الضوابط بشأن معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لضمان تخصيص موارد المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة مقبولة لدى الأعضاء.

17- وعرضت الإدارة أيضا خارطة طريق للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، تترابط مع الخارطة المقترحة للاستراتيجية المالية. ووفقا لعملية التخصيص، كان الجدول الزمني صارما إلى حد ما. وهناك حاجة إلى اتخاذ عدة إجراءات من أجل تفعيل المعادلة المقترحة: (1) تفعيل تقييم أداء القطاع الريفي، بما في ذلك الاختبار؛ (2) تطوير نظام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، من شأنه أن يسمح بأتمتة عملية المخصصات وأتمتة حساب متغيرات معينة؛ (3) التطبيق المحتمل لمعايير الانتقائية القطرية. وأوضحت الإدارة أن من المهم أن تعرف البلدان مخصصاتها ضمن إطار زمني يسمح بتصميم وعرض العمليات للموافقة عليها في الدورة المجلس الأولى من فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق التي ستعقد في أبريل/نيسان 2019. وبما أن وسطي وقت التصميم قدره 18 شهرا، فقد أقرت الإدارة بأن ذلك سيشكل تحديا.

18- وعرض مكتب التقييم المستقل تعليقاته وأبلغ الأعضاء بأن السيناريو المقترح 3–دال يستجيب لتوصيات التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ورحب على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) إزالة متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من المعادلة، نظرا لأن درجة هذا المتغير لم تكن متاحة لنسبة 30 إلى 38 في المائة من البلدان النشطة؛

(ب) إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في المعادلة بحيث يعكس على نحو أفضل تعدد أبعاد الفقر؛

(ج) الحد من تباين المخصصات على مر الزمن؛

(د) الانتقال من متغير الحافظة المعرضة للمخاطر إلى متغير أداء الحافظة والصرف من خلال إدراج مقياس للصرف، والطريقة التي تم بها حساب ذلك لأنها قللت التحيز المرتبط بعمر الحافظة وحجمها؛

(هـ) مكاسب الكفاءة التي تحققت من خلال تنفيذ تقييم أداء القطاع الريفي مرة واحدة في كل دورة؛

(و) بوجه عام، النهج المؤسسي هو الأكثر اتباعاً خلال عملية الاستعراض بأكملها.

19- غير أن مكتب التقييم المستقل سلط الضوء على أن التوازن بين مكوني الاحتياجات والأداء الناجم عن التفكيك اللوغاريتمي للمعادلة يختلف عن التوازن الذي عرضته الإدارة (التي استخدمت طريقة حساب مختلفة، وهي على سبيل المثال الانحدار اللوغاريتمي). وأظهرت نتائج التحليل الذي أجراه مكتب التقييم المستقل أن المخصصات يُحددها مكون الاحتياجات بما يصل إلى 77.7 في المائة.

20- وشكر الأعضاء والمراقبون الإدارة على جهودها الدؤوبة لتحسين السيناريو 3 واقتراح النسخ المختلفة الأربع لهذا السيناريو (السيناريوهات 3–ألف إلى 3–دال)، وعلى العرض الواضح. وأقروا جميعا بالتقدم المحرز في التركيز على الطابع متعدد الأبعاد للفقر وفي تخصيص المزيد من الموارد للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة.

21- ولم يتوصل أعضاء مجموعة العمل إلى توافق في الآراء بشأن السيناريو 3–دال. فقد أيده أعضاء القائمة ألف وبعض المراقبين وأعربوا عن رضاهم عن رؤية تعقيباتهم تنعكس في السيناريو. ورحبوا بزيادة التركيز على أفقر البلدان وأكثر الأوضاع هشاشة. وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة مواصلة مناقشة نظام تخصيص الموارد بالتزامن مع تطور الصندوق في السنوات القادمة، لا سيما في حالة الاقتراض من السوق.

22- وعارض أعضاء مجموعة العمل المنتمون إلى فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المقترح، قائلين إنه سيُخصص لبلدانهم موارد أقل. وأشار أحد الأعضاء إلى أن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا كانت قادرة على تأمين معدلات تمويل مشترك أعلى وتسديدات أفضل للقروض وإنها أيضا جهات مانحة محتملة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال لدى العديد من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا جيوب شاسعة من الفقر، وبالتالي لا ينبغي أن تحصل على دعم أقل من الصندوق. كما عارض المراقبون المنتمون إلى هذه الفئة المقترح. وأشار أحد المراقبين إلى أنه على الرغم من أن السيناريو 3–دال يعني خفضا كبيرا في المخصصات للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ينبغي للبلدان التي لديها شواغل محددة أن تعمل مع الإدارة على تحسين السيناريو الذي تدعمه الأغلبية.

23- وأيد أعضاء في القائمة جيم ومراقبون آخرون السيناريو 3–دال، مشيرين إلى أنه أنسب سيناريو لتخصيص الموارد للبلدان الأكثر احتياجا، وفي الوقت نفسه للبلدان ذات الأداء الجيد. وأقر الأعضاء بالصعوبات التي تواجهها الإدارة في مراعاة الآراء المختلفة للأعضاء والتحدي الذي يمثله ذلك لتلك العملية.

24- وأجابت الإدارة على الأسئلة المتعلقة بتخفيض المخصصات للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا نتيجة السيناريو 3–دال من خلال التذكير بالمحادثة الأولى مع مجموعة العمل في بداية عملية الاستعراض، عندما تم توضيح أن أي تغيير في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيعني أن بعض البلدان ستحصل على موارد أكثر وستحصل بعضها على موارد أقل. وكانت الإدارة قد توقعت أن تكون هذه الاختلافات في حدود 5 في المائة. وفي السيناريو المقترح، سوف تشهد البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا انخفاضا قدره من 4 إلى 5 في المائة في حصتها من المخصصات مقارنة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، وبالتالي ستظل في هذه الحدود.

25- وأوضحت الإدارة أن أحد أسباب حصول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على مستوى أدنى من المخصصات في إطار المعادلة المعدلة هو إدخال متغير أداء الحافظة وصرف الأموال كصيغة مختلفة من متغير الحافظة المعرضة للمخاطر من أجل إدراج مقياس للصرف. وعلى الرغم من أنه كان من المعتاد أن

يرتبط الأداء الأفضل بمستويات أعلى من الدخل، فقد أثبتت البيانات أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لمعدل الصرف. وفي الواقع، أظهرت البيانات أن أداء عمليات الصندوق ليست مرضية بنفس القدر في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مما أدى إلى انخفاض المخصصات.

26- وفيما يتعلق بالتوازن العام بين مكوني الاحتياجات والأداء، أشارت الإدارة إلى أن الأداة الإحصائية المستخدمة لحسابه هي الانحدار الخطي اللوغاريتمي. وخلص هذا التحليل إلى أن السيناريو 3–دال يزيد في الواقع وزن مكون الأداء بمقدار 10 في المائة في الاتجاه المتفق عليه في المناقشات السابقة.

27- واستجابة لطلب بشأن الحصول على توضيحات، قدمت الإدارة مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالأثر المحتمل لمتغير أداء القطاع الريفي المعدل على المخصصات: أظهر التحليل الذي أجري عن طريق تعيين درجات افتراضية لأداء القطاع الريفي للأسئلة الجديدة التي أدمجت أن التكرار بين المؤشرات انخفض وأن درجات أداء القطاع الريفي الجديدة كانت أقل بشكل طفيف فقط، حيث انخفضت بنسبة 3 في المائة في المتوسط. وقد طمأنت هذه العملية الإدارة أن درجات أداء القطاع الريفي الجديدة لن تختلف اختلافا جذريا عن تلك المستخدمة في عمليات المحاكاة التي أجريت حتى الآن، كما كان متوقعا.

28- وأوضحت الإدارة أيضا أنه لا يمكن معالجة انخفاض المخصصات لمناطق محددة من خلال معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولم يكن هذا هو الهدف أبدا. وبصفة عامة، فإن التقلبات في المخصصات ترجع بشكل رئيسي إلى التغييرات في قيمة المتغيرات المدرجة: بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بالذات، زادت مخصصات 10 بلدان من أصل 30 بلدا نشطا في التجديد العاشر لموارد الصندوق في إطار السيناريو 3–دال، ويرجع ذلك أساسا إلى أدائها الجيد.

29- وفيما يتعلق بحوكمة المتغيرات المدرجة، طمأنت الإدارة الأعضاء على شفافية وكفاءة العملية. وعلى وجه الخصوص، سيتم مواءمة حساب أداء الحافظة والصرف مع عمليات إعادة التخصيص، بحيث يتم مراعاة كل تغيير في الأداء بسرعة.

30- وفيما يتعلق بتوزيع المخصصات بنسبة 90 إلى10 في المائة بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على التوالي، والتي نوقشت في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أوضحت الإدارة أنه لا يوجد تناقض متأصل في الحصة المخصصة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في السيناريو 3–دال والبالغة 15 في المائة. ويرجع هذا التباين إلى أن المخصصات تشير إلى مجموعات مختلفة من الأموال: فالنسبة المئوية الأولى تشير إلى موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين تشير الثانية إلى مجموع الموارد.

31- وأحاطت الإدارة علما بآراء الأعضاء والحاجة إلى مواصلة الحوار. وتم التشديد على أهمية الانتهاء من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ليكون النظام جاهزا للتطبيق في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

32- وشدد رئيس المجموعة على الحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء قبل دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول، وشجع الأعضاء على تشجيع مواصلة الحوار بين العواصم وإدارة الصندوق في هذا الاتجاه. وشكر مكتب التقييم المستقل على دوره المستقل والبناء في هذه العملية.

33- وبالنظر إلى أن مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هي هيئة فرعية تابعة للمجلس التنفيذي وليس لديها صلاحيات صنع القرار، فقد أشير إلى أن الآراء المتباينة التي أعرب عنها الأعضاء والمراقبون ستنعكس في المحاضر، وسيتم تقاسمها مع المجلس التنفيذي.

البند 4 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

34- لم تطرح أي مسائل أخرى في إطار هذا البند. وشكر رئيس المجموعة جميع الأعضاء والإدارة على مساهماتهم. وشكر أيضا المراقبين على اهتمامهم بالمناقشة ومساهماتهم ودعمهم. ثم اختتم الاجتماع.